ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

(مبادئ في علم اللغة الحديث من خلال كتاب أصول السرخسي)

(Landmarks of Linguistics in the Book of Origins of Al-Sarkhasi)

فاتح بوزرى.

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، (الجزائر) fouzera@yahoo/com

تاريخ الإستلام: 01/ 03 / 2022 **تاريخ القبول**: 17/ 03 / 2022 **تاريخ النشر**: 05/ 04 / 2022

ملخص:

لم يحفل هذا الكتاب – أصول السرخسي - بالدّراسة والاهتمام بالقدر الذي حفلت به جهود اللّغويين الآخرين؛ على الرّغم ممّا يحويه الكتاب من مباحث كثيرة في ميادين اللّغة؛ حيث عدّ السرخسي واحدا من الأصوليين الذين تمتاز بحوثهم في اللّغة بالدّقة والجدّة والشّمول، وهي أقرب إلى واقع اللّغة؛ على الرغم من أنّ أسلوبه علمي فقهي، وخال من التّعقيدات الفلسفية، والمصطلحات المنطقية.

يعدّ السرخسي من كبار العلماء؛ كان إماما علامة حجّة، متكلّما وفقيها وأصوليّا ومناظرا ومجتهدا، نشر العلم إملاء وتذكيرا وتصنيفا، وقد تميز باستقلال الرأي وحرية الفكر، حاد الذكاء، وقوي الذاكرة.

الكلمات المفتاحية: الأصول؛ السياق اللغوي؛ السياق الموقفي؛ اللسانيات؛ الدلالة؛ المعنى.

***

Abstract:

This book - Osoul al-Sarakhsi - was not as richly studied and concerned as the efforts of other linguists; Despite what the book contains of many topics in the fields of language; Al-Sarakhsi considered one of the fundamentalists whose research in the language is distinguished by its accuracy, novelty and comprehensiveness, which is closer to the reality of the language; Although his method is scientific, jurisprudence, and free from philosophical complications, and logical terms.

Al-Sarakhsi is considered one of the great scholars; He was an imam, a sign of argument, a theologian, jurist, fundamentalist, debater, and diligent. He spread knowledge by dictation, reminder, and classification. He was distinguished by independence of opinion and freedom of thought, sharp in intelligence, and strong in memory.

Keywords: *assets; linguistic context; situational context; linguistics; indication; the meaning.*

I. مقدمة

إنّ اللغة ظاهرة إنسانية عامة تؤدي وظائف مشتركة في المجتمعات الإنسانية، وقد عني بها الفلاسفة والأصوليون وعلماء اللغة قديما وحديثا.

ومن المسلم به أن المسلمين قد بذلوا جهدا عظيما لخدمة لغتهم، والمتتبع للتراث العربي والإسلامي يلحظ أن بعضه قد تم دراسته استقراء وتحليلا وتأصيلا، والبعض الآخر من هذه المصنفات التراثية لم ينل حظه من الدرس والتحليل، ونسعى من خلال هذا المقال إلى إماطة اللثام عن بعض الإشارات اللسانيات المتضمة في كتاب أصول السرخسي، وإن كان لم يوضع في الأصل لهذا الغرض، وسننظر في المنهج الذي اتبعه السرخسي، وعن أبرز القضايا التي تناولها في مدونته الأصولية.

.فما هو منهج السرخسي في كتابه الأصول ؟ وما هي أهم المعالم اللسانية الموجودة في كتابه؟

أولا: منهج السّرخسي في تقسيم مسائل الكتاب:

قسم السرخسي كتابه إلى ثمانية عشر بابا، وتحت كلّ باب عدّة فصول، وجعل من هذه الأبواب عناوين للموضوعات الرئيسة، وقام في الفصول بدراسة مسائل الباب:

الباب الأوّل من كتابه جعله: للأمر، ويشمل على مقدمة وسبعة فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص78).

وجعل الباب الثّاني في النّهي؛ ورتبه على مقدمة وأربعة فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص11).

وخصص الباب الثّالث لبيان أسماء صيغة الخطاب وأحكامها، ورتبه على مقدمة وأربعة فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص124).

أمّا الباب الرّابع فقد تناول أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها، ورتبه على مقدّمة وأربعة فصول أيضا (السرخسي، 1993، ج1، ص193).

وعقد الباب الخامس لبيان معاني الحروف المستعملة في الفقه، وذكر اثني عشر فصلا، تناول فيها بيان معاني حروف العطف والجر والشرط والقسم وغيرها (السرخسي، 1993، ج1، ص200).

وجاء الباب السّادس ليتحدث فيه عن الأحكام الثّابتة بظاهر النّص دون القياس والرأي، وقد قسّم هذه الأحكام إلى أربعة أقسام هي الثابت بعبارة النص، والثابت بإشارته، والثابت بدلالته، والثابت بمقتضاه، ثم بين المعنى المراد بكل واحد منها، وأورد في كل قسم منها عددا من الأمثلة من الكتاب والسنة (السرخسي، 1993، ج1، ص237).

وأفرد الباب السابع لبيان الحجج الشرعية وأحكامها، وذكر الحجج المتفق عليها ورتب الكلام فيها على مقدمة وثمانية فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص277).

وجاء الباب الثامن المخصص في قبول أخبار الآحاد والعمل بها، واشتمل الباب على سبعة فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص321).

أمّا الباب التّاسع فقد عقده لبيان بعض الموضوعات التي لها علاقة مباشرة بعلم الحديث (السرخسي، م1993، ج1، ص238).

وعقد الباب العاشر عن البيان، ورتبه في مقدمة وفصلين (السرخسي، 1993، ج2، ص39).

أما الباب الحادي عشر فقد خصصه لبيان النسخ جوازا وتفسيرا، ورتبه على مقدمة وأربعة فصول رئيسة، تندرج تحت كل واحدة منها مسائل عديدة (السرخسي، 1993، ج2، ص53).

وجاء الباب الثّاني عشر في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم، واشتمل على مقدمة وسبعة فصول (السرخسي، 1993، ج2، ص89).

أما الباب الثالث عشر ففي القياس، ورتبه على مقدمة وسبعة فصول (السرخسي، 1993، ج2، ص118).

وعقد الباب الرّابع عشر في بيان وجوه الاعتراض على العلل ويشمل على مقدمة وأربعة فصول (السرخسي، 1993، ج2، ص232).

أمّا الباب الخامس عشر ففي بيان وجوه الاحتجاج بما ليس بحجة ورتبه على خمسة فصول.

وعقد الباب السّادس عشر لبيان التّرجيح وهو مرتب على أربعة فصول (السرخسي، 1993، ج1، ص128).

وفي الباب السّابع عشر جعله في أقسام الأحكام وأسبابها وعللها وشروطها وعلاماتها (السرخسي، 1993، ج1، ص132).

وأمّا الباب الثّامن عشر وهو الأخير فقد عقده للحديث عن أهلية الآدمي من حيث وجوب الحقوق له وعليه؛ وقسم هذه الأهلية إلى نوعين: أهلية الوجوب، وأهلية الأداء، ثم قسم أهلية الأداء إلى نوعين أيضا: كامل وقاصر؛ وقد بين هذه الأنواع كلها بأسلوب سهل وعبارة واضحة (السرخسي، 1993، ج1، ص332).

ثانيا: منهج السّرخسي في التّعريف بالحدود والمصطلحات:

يبرز منهج السّرخسي في التعّريف بالحدود والمصطلحات في الأمور الآتية:

اهتمامه بتعريف المصطلحات الأصولية في مواضع كثيرة من الكتاب، وغالبا في بداية كل باب يعرف بالمصطلح الأصولي للمسألة، ومن الأمثلة على ذلك قوله في تعريف الخاص (السرخسي، 1993، ج1، ص128).

الاهتمام بالتدقيق في تعريفات المصطلحات الأصولية وربما ناقش تعريفات السابقين وبين الخطأ الموجود في تعريفاتهم، مثال ذلك قوله في العام (السرخسي، 1993، ج1، ص132).

في التعريفات غالبا ما يهتم ببيان العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ومن أمثلة ذلك قوله في تعريف الرخصة والعزيمة (السرخسي، 1993، ج1، ص117).

يهتم في التعريفات ببيان المعاني اللغوية للمصطلحات، وقد تجده في بعض الأحيان يؤخر المعنى اللغوي عن الاصطلاحي كما في تعريفه للعام والرخصة والعزيمة، وقد يقدمه على الاصطلاحي كما في تعريفه للنسخ (السرخسي، 1993، ج2، ص53).

لم يلتزم السرخسي بمنهج واحد في التعريفات، فإنه أحيانا يعرف اللفظ بما يقابله، أو بألفاظ يلزم منها الدور، ومثال ذلك تعريفه للمجمل.

لقد التزم المؤلف بكافة المصطلحات التي يستعملها الحنفية في كتبهم الأصولية، ولم يرد في الكتاب مصطلح خاص بالمؤلف.

ثالثا: صلة المباحث اللّغوية بأصول الفقه عموما وأصول السّرخسي خصوصا:

اهتمّ علماء أصول الفقه عامّة والسّرخسي خاصّة بمباحث اللّغة كثيرا؛ وتوسعوا فيها، وكانت عنايتهم تفوق عناية اللّغويين، فضلا عمّا توصلوا إليه من نتائج اتّفقت معها كثير من نتائج البحوث اللّغوية الحديثة في اللّسانيات (مصطفى جمال الدين، 1980، 55/48) ، بالإضافة إلى اهتمامهم الشديد بكثير من القضايا الدّلالية (طاهر سليمان حمودة، 1976، ص 171)، وقد كان اهتماما واسعا وشاملا لجميع مكونات النّص؛ مفردة، وتراكيب، وأساليب تعبير، فهما ووصفا وتحليلا.

لقد كانت اهتمامات علماء أصول الفقه باللّغة العربية متميّزة ودقيقة، ومؤسّسة على منطق اللّغة العربية وهديها (أحمد عبد الغار، 1981، ص 39)؛ فالشّافعي يرى أنّه "لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علِمَه انتفت عنه الشّبهة التي دخلت على من جهل لسانها" (الشافعي، 1940، ص50).

فإن كان ثمّ علم لا يحصل الاجتهاد في الشّريعة إلاّ بالاجتهاد فيه فهو بلا بد مضطر إليه؛ لأنّه إذا فرض كذلك لم يمكن في العادة الوصول إلى درجة الاجتهاد دونه، فلا بد من تحصيله على تمامه ... والأقرب في العلوم أن يكون هكذا علم اللّغة العربية (الشاطبي، د ت ن، ج4، ص115).

ويوضح الشّافعي في موضع آخر من رسالته مستوى هذه المعرفة بقوله: "وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه؛ حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك" (الشافعي، 1940، ص511).

وكذلك يرى السّرخسي "إنّ تمام الفقه لا يكون إلاّ باجتماع ثلاثة أشياء: العلم بالمشروعات، والإتّقان في معرفة ذلك بالوقوف على النّصوص بمعانيها، وضبط الأحوال بفروعها، ثم العمل بذلك" (السرخسي، 1993، ج1، 10).

ثم نستبين في موضع آخر من أصوله أنّ الوقوف على النّصوص بمعانيها هو أمر "من باب اللّسان، فطريق معرفته التّأمل في كلام العرب، وفي الأصول الموضوعة عند أهل اللّغة" (السرخسي، 1993، ج1، ص200)، وهذا التّأمل إشارة إلى ضرورة انفراد نظرة الأصوليين إلى اللّغة واستقرائهم كلام العرب.

إنّ اللّغة العربية لصيقة بجملة كبيرة من مباحث ومسائل أصول الفقه، وأهمّها مباحث دلالات الألفاظ، وقد ظهر أثر هذا العلم، وظهرت استفادة المؤلف منه من خلال الأمور الآتية:

بحث السرخسي لجملة من المسائل التي في أصلها مباحث لغوية؛ مثل حروف المعاني، والحقيقة والمجاز والبيان والظاهر والمشترك والمجمل وغيرها.

اهتمامه بربط المعاني الاصطلاحية بمعانيها اللغوية الأصلية في تعريفه بالمسائل الأصولية.

الاستشهاد بالأبيات الشعرية لتدعيم المعنى اللغوي، الذي يترجح لديه.

الأسلوب في التأليف حيث صاغ كتابه بأسلوب سهل، وسلس، وعباراته وسط بين الإطناب الممل والاختصار المخل، واضحة غير مستغلقة ولا مستعصية على الأفهام.

إشارته لمسائل لغوية فيها خلاف بين اللغويين مثل الخلاف في الاشتقاق من المصادر.

رابع: المباحث اللّسانية التي أشار السّرخسي إليها:

خصص السرخسي جزءا من أصوله للحديث عن الدّلالة الوضعيّة؛حيث ذكر مفهوم الوضع، وما يشكّله من محور دلالة اللّغة، ثم مفهوم المعنى، هل هو الصورة الذّهنية أم الموجود الخارجي؟

وعرض المثلث الدّلالي، وبيّن مكانته على جميع مستويات الرّمز اللّغوي: الحرف والكلمة والتّركيب.

وتناول السرخسي تقسيم الألفاظ من حيث الوضع واستغراقها للمسميات، فقسمها إلى الخاص والعام والمشترك والمؤول.

واهتمّ أكثر بتبادل صيغ الألفاظ حين ترد متجرّدة عن القرائن، وكيفية دلالتها على المعنى، وقد وضع السرخسي الصيغ والحدود التي تميّز كلّ صيغة؛ وتعد نظرة السّرخسي هذه إحاطته بالفرع الأوّل من علم الدّلالة.

وكانت الدّلالة الحقيقية والدّلالة المجازيّة من المحاور الواردة في أصول السّرخسي؛ حيث تناول تعريف الحقيقة وبين مفهومه عنها، وأشار إلى سمات المعنى الحقيقي، وموقفه من الحقائق العرفية والشّرعية، وما يشكّله هذا الموقف من إدراك لأنماط التّطور الدّلالي، وتبدو أهميّة الحقيقة في مفهوم السّرخسي من خلال ما تشكّله من مفهوم الدّلالة الأصل للألفاظ التي يبنى عليها تحديد العدول والانزياح؛ الوارد في معنى النّص.

وبعد ذلك انتقل السرخسي إلى تعريف المجاز، وموقفه منه، وإدراكه بأنّ المجاز هو السبيل لديمومة أداء اللّغة لوظيفتها الايصالية؛ بما يوفّره من سعة ودقة في التّعبير؛ فضلا عن دوره على مستوى الدّلالة الفنّية، ورغم إدراك السّرخسي خضوع المجاز لطريقة العرب في التّجوز إلاّ أنّه غير مقيد بصور التجوزات؛ وإنّما يمكن للمجاز أن يشكّل حالة إبداعيّة، يرتهن بقاؤها بقبول المجتمع لها وشيوعها فيه.

وتحدث السّرخسي عن الاستعارة والكناية؛حيث عرض مفهوم الاستعارة، وآلية عملها، وطبيعة الدّلالة الاستعارية، والعلاقة الاستعارية؛ وهي الاتّصال الناشئ على أساس اتّصال في الدّلالة المركزية لكلّ من طرفي الاستعارة، وهذه النّظرة تتّفق إلى حدّ ما مع مفاهيم اللّغويين المحدثين عن نشوء العلاقة الاستعارية؛ وتناول السّرخسي لموضوع الكناية وبيّن مفهومها، وآلية عملها، ومدى اختلافها عن الاستعارة، وعلاقتها بالحقيقة والمجاز.

وعرض السّرخسي في مؤلفه الدّلالة السياقية أيضا؛ والتي تمثّل أهمّ مباحث الأصول باعتبار أهمّية موضوعها بالنّسبة للبحث اللّغوي الحديث عموما، والبحث الدّلالي خصوصا؛إذ ما من دلالة تتّضح أو تحدّد دون السياق، وسنقف عند هذا العنصر مطولا.

خامسا: موضوعات علم الدلالة في أصول السرخسي:

يعدّ السّرخسي واحدا من الأصوليين الذين تمتاز بحوثهم في اللّغة بالدّقة والجدّة والشّمول؛ وهي أقرب إلى واقع اللّغة، وقد تضمن مؤلفه على كثير من موضوعات علم الدّلالة؛ وأهمّ ما فيه:

تناول السرخسي الألفاظ المفردة بالدّراسة متتبعا دلالتها منذ الوضع الأوّل، وما اعترى تلك الدّلالة من تغير أو انتقال (أحمد عبد الغفار، 1981، ص 111)، وهذه الدراسة تغطي فرعين من فروع البحث الدّلالي هما:

1. **أوّلهما**: الاهتمام ببيان معاني المفردات، ودراسة الصيغ حين ترد متجرّدة عن القرائن.

2. **ثانيهما**: الاهتمام ببيان معاني الجمل والعبارات، ودراسة المفردات داخل تلك الجمل، والعلاقات السّياقية لتلك الجمل والعبارات.

فضلا عن دراسته للحقيقة والمجاز التي تشكل إدراكه لمظاهر التطور الدلالي الذي يصيب مفردات اللغة على مر الزمن.

وإنّ إدراك السّرخسي لأهمّية الجانب اللّغوي لمعرفة طرق دلالة النّص على ما يحمله من معنى دفعه إلى البحث فيما يساعدهم على تناول معنى النّص بمستوياته الثّلاث:

أوّلا: المعنى الحقيقي؛ أي ما وضع اللّفظ بإزائه أصالة، وهو ما يتكفّل به علم المعجم.

ثانيا: المعنى الاستعمالي؛ وهو استعمال اللّفظ في غير معناه الأصلي، وهو من مهمّة علم البيان.

ثالثا: المعنى الوظيفي؛ وهو ما تؤديه الكلمة بما لها من معنى حقيقي أو استعمالي في أثناء تركيبها مع غيرها من وظيفة، وهذا يتكفّل به علم النّحو (مصطفى جمال الدين، 1980، ص9).

وهذا ما جعل لدراساته للمعنى متميّزة عن سابقيه، ومبكرة في جوانب كثيرة منها.

فضلا عن دراسته للحقيقة والمجاز التي تشكّل إدراكه لمظاهر التّطور الدّلالي، الذي يصيب مفردات اللّغة على مرّ الزّمن.

لقد حوى مؤلف أصول السّرخسي على كثير من موضوعات علم الدّلالة؛ وأهمية هذا العلم تبدو من إنّ موضوعه الأساس هو المعنى، وهو غاية الدّراسات اللّغوية وقمتها؛ ولا يمكن أن تكون هناك لغة من دون المعنى (محمود السعران، 1962، ص 261)؛ لأنّ الدّلالة هي "جوهر الظّاهرة اللّغوية، ومن دونها لا يتأتى للألفاظ والتّراكيب وظيفة وفاعليّة" (لطفي عبد البديع، 1989، ص 43).

لقد اهتمّ السرخسي بدراسة الدّلالة (طاهر سليمان حمودة، 1983، ص 3)؛ "لتوقف الأدلّة اللّفظية من الكتاب والسّنة، وأقوال أهل الحلّ والعقد من الأمّة على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتّقييد، والحذف والإظهار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وغيره ممّا لا يعرف في غير علم العربية" (الآمدي، د ت ن، ج1، ص 9).

إنّ تقرير علماء اللّغة العربية لقواعد وضوابط يتوصّل بمراعاتها إلى معرفة "ما يريده المتكلّم؛ بأيّ أسلوب بلاغي من المخاطب، أيريد مثلا إفادته مضمون الخطاب فقط، أم يطلب من وراء ذلك فعل شيء أو تركه على نحو الإلزام بأحدهما أو التّخيير" (مصطفى سليمان حمودة، 1983، ص 11) ، قد دفع علماء أصول الفقه إلى استقراء الأساليب العربية وعباراتها ومفرداتها.

ولهذا تعدّ بحوثهم في التّراكيب والألفاظ إسهاما كبيرا في تاريخ الفكر اللّغوي؛ "كانت متميّزة في عصرها عن دراسة البلاغيين واللّغويين لقضايا المعنى ومشكلاته، ومن أهمّ ما يميّزها أنّها كانت تحاول الوصول إلى نتائج أو قوانين أو ملاحظات علميّة يعتمد عليها في فهم النّصوص الشّرعية واستنباط الأحكام بخاصة، كما يعتمد عليها في فهم النّصوص اللّغوية بعامة" (طاهر سليمان حمودة، 1983، ص 1)

"إنّ المعنى الذي فيه يبحثون يتساوى عندهم في الدّلالة عليه نص الشّارع وقول الشّاعر"(مصطفى جمال الدين، ص 8).

"وقد تناول الأصوليون في دراستهم للمعنى كثيرا من الجوانب التي لم يطرقها غيرهم سواء كان ذلك على مستوى الألفاظ المفردة، أو التّراكيب؛ مقطوعة عن السّياق أو موصولة به، وهو ما ينبهون عليه دائما" (مصطفى جمال الدين، ص 2).

فضلا عن دراسته للحقيقة والمجاز التي تشكّل إدراكه لمظاهر التّطور الدّلالي، الذي يصيب مفردات اللّغة على مرّ الزمن.

هذا العلم - علم الدّلالة - الذي يعدّ واحدا من العلوم المهمّة التي شغلت اهتمام الباحثين من ميادين شتى، وتعاون على تجاذب أطرافه علماء اللّغة، وطوائف من الفلاسفة وعلماء النّفس والاجتماع.

وتأتي أهمية هذا العلم من أنّ موضوعه الأساس هو المعنى، والمعنى هو جوهر الظّاهرة اللّغوية.

ويأتي ارتباط العلوم الأخرى به من حيث إنّ دراسة معاني الكلمات لا بدّ أن يرتبط بالعالم الخارجي؛ ومهمّة الباحث الدّلالي مثل مهمة النّاقد عند دراسته للنّص.

سادسا: السّياق في أصول السّرخسي:

1.مفهوم السياق:

ليست المعاني المعجميّة للكلمات هي كلّ شيء يمكننا من خلاله إدراك معنى الكلام الدّقيق (محمود السعران، ص 288)؛ فثمة عناصر لغوية وغير لغوية تساهم بشكل كبير في تحديد المعنى، ويمكن أن نعدّها جزءا أو أجزاء من الكلام.

وعليه فإنّ دراسة معاني الكلمات يتطلّب تحليلا للسّياقات والمواقف التي ترد فيها؛ حتى ما كان منها غير لغوي؛ لأنّ معنى الكلمة يتعدل تبعا لتعدّد السّياقات التي تقع فيها اللّفظة.

يقول **فندريس** إنّ الذي يعيّن قيمة الكلمة في الحالات كلّها: "إنّما هو السّياق؛ إذ أنّ الكلمة توجد في كلّ مرةّ تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديدا مؤقتا؛ فالسّياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة

بالرّغم من المعاني المتنوّعة التي في وسعها أن تدلّ عليها"(فندريس، 1950، ص 231) ، فما من معنى مقبول أو حقيقي إلاّ ذاك المتمثّل في نص معطى (المستعمل)[i].

ونجد الكلام نفسه عند إمبسون حيث يرى أنّ معاني الكلمات: "هي نتائج لا يتوصّل إليها إلاّ من خلال تفاعل الإمكانيات التّفسيرية لكامل الكلام؛ أي لمجموع مكونات النّص السياقية" (كمال بشر، 1971، ج2، ص 126).

كما نظر فيرث أيضا إلى المعنى على أنّه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة؛ فهو ليس وليد لحظة معيّنة لما يصاحبها من صوت وصورة؛ ولكنّه أيضا حصيلة المواقف الحيّة التي يمارسها الأشخاص في المجتمع (هادي نهر، 1988، ص 190/189)، فالجمل تكتسب دلالاتها في النّهاية من خلال ملابسات الأحداث[ii]، وتتحدّد معانيها وفقا لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة[iii].

لقد أدراك السّرخسي مفهوم السّياق بشقيه اللّغوي والحالي؛ وأهمّيته في تحديد المعنى، وتجسّد هذا الإدراك على المستويين النّظري والّتطبيقي؛ لأنّ السياق هو الذي يخلص الكلمات من المعاني المتراكمة في ذهن الإنسان، ويبيّن لنا فيما إذا كانت الكلمة تحتمل معنى واحدا أو معاني متعددة؛ إذ أن ما ندعوه: الظلال أو الألوان المتعدّدة لا يمكن أن تظل ماثلة عند وقوع اللّفظ في سياق – أو نص – معيّن؛ بل تجري حركة ذهنية توازن بين مختلف المعطيات، وتناظر بين اللفظ وفحواه الوحيد الملائم للموقف.

ويكشف لنا السياق عن التبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني العاطفية والانفعالية، ويحدد المعنى المركزي والمعنى الهامشي أو الثانوي (ستيفن أولمان، 1973، ص 57)؛ وإذ يشترط السياق صحة وسلامة المستوى الدّلالي في ترابط الألفاظ لإتمام عمليّة التّساوق فإنّه يشترط أيضا صحة وسلامة العلاقات النّحويّة بينها في أيّ تركيب يستطيع السّياق النّحوي والدّلالي متظافرين إبانة المعنى المراد توضيحه، ولذلك فإنّ السّياق يحدد لنا مفهوم البنية اللّغوية للنّص ويوضّحه ويجنبه الغموض (ستيفن أولمان، 1973، ص 58/57).

1.1. السّياق اللّغوي: يهتم بدراسة مستويات الكلام اللّغوية؛ الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية؛ فيشرح مفردات الكلام ومدلولاتها؛ إذ ترتبط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدلّ على مختلف العلاقات اللّغوية بينها (عواطف كنوش، 1992، ص 42).

ويكون الأثر الأساسي لهذا النوع هو: تحديد قيمة الكلمة ودلالتها في النّظم، وكذا ترتيب النّصوص اللّغوية من حيث الوضوح والخفاء؛ فضلا عن الدّور الذي يؤديه في اختيار البدائل (الصيغ) التي تؤثّر في المتغيّرات اللّغويّة؛ باعتماده على قرائن سابقة أو لاحقة أو جمل سابقة أو لاحقة، فتغيّر دلالة عنصر من عناصرها يسبب تغيرا في دلالة النّص أو جزء من النّص (ستيفن أولمان، 1973، ص 48).

لقد نبه السرخسي إلى ضرورة الاستعانة بالسّياقين اللّفظي والحالي، أو الموقف الكلامي بجميع عناصره، ويتضح ذلك في:

بحثه للمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، وللعام والخاصّ، ودراسته للقرائن المخصّصة للعام، وأثرها في تحديد المعنى، وهي قرائن حالية مثل: الحس والعقل والعرف، وقرائن لفظيّة تشمل السّياق اللّفظي بمعناه الواسع (محمد عبد الله علي يوسف، 1999، ص 112/107)، وعنايته بدراسته للمعاني المتنوّعة المتعدّدة،

التي تخرج إليها صيغة الأمر، وكذا تعيينه لمعنى اللّفظ المحتمل مثل: المشترك اللّفظي، وتحديد الدّلالة من حيث الاستعمال؛ إذ لا يحكم على مجازية الألفاظ إلاّ بالقرائن والأدلّة.

ولم يغفل السرخسي عن دور السياق في وضوح الدّلالة، لذلك كان السياق أساسيا لديهم في ترتيب النّصوص الشّرعية من حيث الوضوح والغموض والخفاء.

2.1. سياق الموقف أو سياق الحال:

يهتمّ سياق الحال بدراسة المحيط الذي يقع فيه الكلام ويشمل: الظروف المحيطة بالحدث الكلامي لسياق الموقف[iv]؛ (العصر). ونوع القول وصفته؛ اللّغة أو اللّهجة المستعملة، المتكلّم أو الكاتب، المستمع أو القارئ. والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثّقافة، الجنس، العمر، الألفة والطبقة الاجتماعية، ظروف الجوّ، إيماءات أو أي إشارات عضويّة (هادي نهر، ص189/188).

2. دور سياق الحال في تحديد الدّلالة:

ثم إنّ دور سياق الحال أوسع مجالا من السّياق اللّغوي في تحديد الدّلالة؛ إذ يفرض على السّياق اللّغوي نوع الأسلوب، والألفاظ المختارة لصياغة الكلام؛ أي ضرورة مطابقة اللّغة للمواقف، ويقتضي سياق الحال مراعاة المتكلّم لحال السّامعين وثقافاتهم، وأن يوازن بين ما يقوله وبين ثقافة السّامع أو المخاطب.

وكذلك يتطلّب سياق الحال موازنة بين الموقع الاجتماعي للمتحدّث وأثره في اختيار اللّغة أو الأسلوب، ومن المسلم به "إنّ اللّغة تتغير تبعا للطبقة التي نتحدث بها" (ناربو باي، 1970، ص 83) كما يقتضي سياق الحال اختلافات في مقامات الكلام وتفاوتها حسب المواقف والمواضع التي تقال فيها، ولكلّ موقف أسلوبه ولغته، وهو ما عبّر عنه بعبارة: "لكلّ مقام مقال" (القزويني، د ت ن، ص 12)؛ ولكن يبقى فهم المعنى المقصود من لدن السّامع متطلبا لمعرفته بالمعنى الحرفي للجملة أو الكلام، ثم يفسره تفسيرا جديدا في ضوء سياق الحال (داود عبده، 1984، ص 13/12).

وعند مراعاة ما ذكر من مقتضيات السياق الخارجي، فإنّه يؤدي دوره المطلوب في التّأثير وإثارة الانفعال، لاتحاد الموقف المناسب مع النّص أو الخطاب مع المعنى المراد نقله إلى السّامع أو المتلقي نفسه.

3.دور السّياق في دراسة المعنى:

لقد أدراك السّرخسي أيضا دور السّياق في دراسة المعنى من خلال إدراكه للقرائن اللّفظية والحالية؛ واتّسم هذا الإدراك بدراية واسعة ودقيقة لطبيعة الوظائف الدّلالية التي يمكن للسّياق أن يحقّقها، تمثلت في وظيفته في: تحديد دلالة الكلمة والجملة، ونوع الاستعمال، وإيضاح المعنى، وإزالة غموضه.

وهو في كلّ وظيفة من هذه الوظائف على دراية تامة بطبيعة عمل قرائن السياق بما ينسجم مع هذه الوظيفة التي قد يختلف عن طبيعة عملها في الوظائف الأخرى، كوظيفتها في خلق العدول في المجاز، واستثارة الذّهن في دلالة الإشارة،أو تمييزها بين المقتضى والمحذوف ...إلى غير.

وقد توصل السرخسي إلى إدراك مرحلتين من مراحل دراسة المعنى ضمن البحث السياقي:

الأولى: هي دراسة اللّفظة منجرة عن القرائن.

والثّانية: هي دراستها داخل التّركيب.

تمثّل هذا الإدراك في موضوع الأمر.

4. دراسة المعنى ضمن السّياق الأكبر:

لم يقتصر السّرخسي في إدراكه للسياق على معناه الضيق؛أي النّظر إلى الألفاظ داخل التّركيب، مع مراعاة اللّفظة أو الجملة السّابقة واللاحقة لها؛ وإنّما كان يتّسع ليشمل النّص القرآني بالكامل[٧]؛ على أساس أنّ النّص يشكّل السّياق الأكبر لما ينضوي تحته من سياقات النّصوص الأخرى بفعل رابط دلالي يجمعها معا.

وإذا كانت المواضع السابقة تمثل اهتماما بالاعتماد على السياق في تحديد دلالة الكلمة، فانّ هذا الاعتماد يبلغ مدى أوسع عند الأصوليين في بحثهم لطرق الدّلالة، والذي يمثّل بحثا لتحديد معنى الجملة بمستويات متعدّدة من المعنى، وهو لا يقف عند حدود الجملة فقط؛ بل يتّسع ليضمّ النّص كلّه، ويمتدّ ليشمل مظاهر اتّساق النّص القرآني بتحديد العلاقات الرّابطة لأوائل السّور بالأواخر، وتعلّق الآي بالآي؛ وفائدة علم المناسبة في جعل أجزاء الكلام بعضها أخذا بأجزاء بعض.

وهذا ما دعا إليه أولمان حينما لم يقصر مفهوم السّياق عنده على الكلمات والجمل الحقيقية فحسب؛ بل شمل أيضا القطعة كلّها، والكتاب كلّه، كما يشمل بوجه من الوجوه كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللّغويّة المتعلّقة بالمقام الذي تنطق فيه (ستيفن أولمان، ص55).

إنّ هذا المنحى في التّعامل مع مبدأ وحدة النّص عند محاولة تحديد المعنى بالاعتماد على السّياق إنّما يضع لنا كما يرى (أولمان) "مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التّمسك بما سماه (فيرث) ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات؛ أي سياق كلّ منها ينطوي تحت سياق آخر، ولكلّ واحد منها وظيفة بنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كلّ السياقات الأخرى" (ستيفن أولمان، ص 60).

5.الاتّساع في البحث عن القرائن:

إنّ هذا الاتّساع في البحث عن القرائن كان يتسع عن النّص القرآني ليضمّ إليه نصوص السّنة، وطريقة العرب في كلامها، والذي يمثّل إدراكه لأهمية الجانب الاجتماعي في تحديد دلالة الألفاظ، وأنّ هذا التّحديد لها يجب أن يكون ضمن واقعها العملي.

وقد تفطن السرخسي إلى أنّ مساحة السّياق تزداد اتّساعا، وأنّ عمل قرائنه تزداد فعالية كلّما وجد في الكلام غموضا بسبب من احتماله لأكثر من دلالة يقتضي استنباط الحكم الشرعي تحديد دلالة واحدة منها هي المقصودة؛ كما تميّزت نظرة السّرخسي إلى قرائن السّياق وتعامله معها بتقسيمها إلى مراتب، يعتمد على تقدير الأداء الوظيفي لكلّ قرينة من خلال تقييمه لطبيعة هذه القرينة؛ هل هي قطعية في دلالتها أم غير قطعية؛ الذي يحدد حجم الدور الذي تؤديه في وضوح المعنى، ويمثل هذا محاولة تسعى لدراسة السياق من داخله وعدم الاقتصار على الإطار العام له.

الإحالات:

[i] - يعد السّياق عاملا حاسما في تحديد دلالة اللّفظ والتّراكيب، وهي في نسقها ونصها؛ أي في صورتها التّركيبية لا المعجمية.

[ii] - يرى فيرث أنّه لا بد من مراعاة الخطوات الآتية لكي يتمّ معنى الكلمة أو الجملة: أن يحلّل النّص اللّغوي على المستويات اللّغوية المختلفة؛ الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة؛ فينظر في الأحداث اللّغوية، والعبارات المنطوقة بالفعل، وكيفيّة نطق الجمل من حيث التّنغيم. ما يصاحب الأحداث اللّغوية من الأحداث غير المنطوقة كالحركات وتعابير الوجه. الحقائق المتعلّقة بالمشاركين في الحدث اللّغوي. الأمور المادّية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللّغوي. أثر العبارات اللّغويّة المنطوقة بالسّامعين وفقا لمعتقداتهم واتجاهاتهم.

[iii] ويقسم فيرث السّياق إلى عدّة أنواع هي:

السّياق اللّغوي: وهو النّظم اللّفظي للكلمة وموقعها من ذلك النّظم، فيشمل الكلمات والجمل السّابقة واللاحقة للكلمة، والنّص الذي ترد فيه؛ أي موقعها من الجملة والنّص.

وسياق الموقف: وهو السياق الخارجي للغة، ويشمل كلّ ما يتّصل بالمكان والزمان أو شخصية المتكلّم أو المخاطب أو الحركات.

والسّياق العاطفي: وهو المعني بتحديد درجة القوة والضعف في الانفعال، فكلّ كلمة أيّا كانت توقظ في الذّهن صورة ما بهيجة أو حزينة رضية أو كريهة.

والسّياق الثقافي: أي "تحديد المحيط الثّقافي والاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلم".

والسّياق السببي: وهو ما يراد في المعجم من تعليل لاستعمال الصيغة اللّغوية على ما هي عليه، وما يرافق الصيغة من تغيير في الاستعمال نتيجة لتغيير المواقف والظروف والأسباب الدّاعية لإطلاقها.

[iv] تستخدم اللّغة كوسيلة تعبيرية تأثيريّة، وهي ليست شيئا مجردا عن الواقع الذي توجد فيه؛ بل إن وظيفتها هي التّفاعل مع هذا الواقع، وعليه لا يمكننا عزل عملية الكلام عن المحيط الخارجي للغة - إذ يعتمد إفهام السّامع على عملية التّواصل بين المتكلمّ والمتلقي، وما ترسب في ذهن كليهما من خبرة مشتركة حول معاني المفردات المستعملة - التي ترشد إلى المعنى الكامل للجملة.

[v] خير موضع نلمس السياق فيه على مستوى التّطبيق هو ما نجده عند مفسري القرآن الكريم في تحليلاتهم وتفسيراتهم، التي تكشف عن فهمهم لوجود موضوع خطاب يمثّل بنية دلالية تصب فيها مجموعة من الآيات بتظافر مستمرّ عبر متواليات قد تطول أو تقصر. ويمكن أن نجعل ترابط موضوعات السّورة وتعيينها أحد مكونات سياق النّص العام، يعيّن على تفسيره وبيان العلاقات التي تربط الموضوعات داخله، والتي يرى الرازي أن العلاقة التي تحكمها علاقة العام / الخاص كموضوعات. ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل الى انسجام الخطاب، المركز الثقافي في الوطن، العربي، ط، 1991م، ص 179 / 180 / 205.

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: باللغة العربية:

1. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح الشيخ عبد الله دراز، المكتبة التجارية، القاهرة.
2. أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى (ت 490ه)، أصول السرخسي، تح أبو الفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
3. أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، دار عكاظ جده، ط1، 1981م.
4. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، مصر، 1995 م، ص 24.
5. الخطيب القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، مكتبة المثنى ببغداد، (د.ت).
6. داود عبده، دراسات في علم اللغة النفسي، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984م.
7. سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، مصر.
8. طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1976م.
9. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1983م.
10. كمال محمد بشر، المبدأ الدلالي، دراسات في علم اللغة، مطابع دار المعارف بمصر، ط2، 1971م، القسم الثاني.
11. لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا، دار المريخ للنشر، الرياض 1989م.
12. محمد بن ادريس الشافعي، الرسالة، تح أحمد محمد شاكر، شركة مصطفى البابي الحلبي، 1940م.
13. محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل الى انسجام الخطاب، المركز الثقافي في الوطن، العربي، ط، 1991م.
14. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة 1962.
15. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، 1980م.
16. هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، 1988م.

ثانيا: المترجمة:

17. ستيفن اولمان، دور الكلمة في اللغة، تر كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، مصر 1973م.
18. فندريس، اللغة، تع عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية مطبعة لجنة البيان العربي، 1950م.
19. ماريو باي،لغات البشر اصولها، طبيعتها، تطورها، تر صلاح العربي، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، 1970م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

20. عواطف كنوش مصطفى عيسى، الدلالة السياقية عند اللغويين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1992م.
21. محمد عبد الله علي سيف، البحث الدلالي عند الشوكاني في كتابه إرشاد الفحول، رسالة ماجستير كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1999.